العنوان:	سلاح ذو الحدين .. الانترنت والسياسة
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	مصطفى، حسام الدين
المجلد/العدد:	ع 50
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	مايو - جمادى الأول
الصفحات:	34 - 36
رقم MD:	388598
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المعارضة السياسية ، الانترنت ، الوعي السياسي ، المشاركة السياسية ، المشاكل السياسية ، الديمقراطية ، النظم السياسية ، العالم العربي ، التصويت
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/388598

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

سلاح ذو حدين..
الإنترنت والسياسة...

حسام الدين مصطفى
كاتب ومترجم صحفي

يرى الكثيرون أن الممارسة السياسية عبر شبكة الإنترنت إنما تعبر عن مظهر من مظاهر الديمقراطية، وأن الإنترنت قد وفرت مساحة شاسعة للمعارضين السياسيين، وأولئك الذين لا تتفق آراؤهم مع أداء السلطات في بلادهم، فأصبحت الإنترنت بالنسبة لهم متنفساً رحباً حيث لا نظام سياسياً يفرض سيطرته، ولا سلطة تقمع تعبيرهم، هذا فضلاً عن أن هناك من يستعينون بالإنترنت ويستخدمونها كأداة لتعبئة رأي عام، يضغط على النظم السياسية التي يعارضونها، ويروج لدعم أفكارهم وآرائهم.

لم يشأ أهل السياسة أن يتخلفوا عن تلك الفئات، التي أدركت ما يمكن للإنترنت تحقيقه في الحصول على الآراء الداعمة لسياساتهم، وتقييم حجم المعارضة والأفكار التي يطرحها المعارضون، فالإنترنت تلعب دوراً مزدوجاً يخدم السياسي، إذ من خلالها ينقل أفكاره وآراءه، ويحشد الجموع لتأييده. وكذا من خلالها يقيس أداء وتأثير معارضيه وما يروجون له، وفي ظل النظام العالمي الجديد بات من الصعب أن نغفل الدور الاجتماعي والسياسي الذي تلعبه الإنترنت، خصوصاً مع اعتماد الكثير من النشطاء السياسيين، سواء منهم من ينتمون إلى النظم السياسية الحاكمة أو المعارضة.

لقد يسرت الإنترنت وسيلة تواصل سهلة ورخيصة وواسعة الانتشار، وتصل إلى شرائح عديدة من المجتمع، فبعد أن كانت اللقاءات الجماهيرية، ثم الإذاعة، ومن بعدهما التليفزيون، هي الأكثر استخداماً من قبل السياسيين لنقل خطابهم السياسي، أصبحت الإنترنت هي الوسيط الأكثر فاعلية لعرض الآراء السياسية، فصار من الشائع أن نجد الكثير من الأحزاب السياسية تروج لبرامجها الحزبية أو تقوم بجمع التبرعات بصورة غير تقليدية، وبذلك فقد وفرت على نفسها الكثير من عناء التواصل المباشر المحدود مكانياً وزمنياً، وباتت تعتمد على الإنترنت. كما أن الثورة المعلوماتية جعلت من الإنترنت واحداً من المصادر المهمة التي يتم الاعتماد عليها للحصول على المعلومة السياسية خصوصاً مع تعدد الروافد، التي توفر هذه المعلومات السياسية ولم تعد مقصورة على وسائل الإعلام التي يتحكم فيها النظام السياسي الحاكم، بل يشارك في توفير تلك المعلومات الأحزاب بأنواعها، والمؤسسات الحكومية، ومراكز الأبحاث السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ومصادر الأخبار والتجمعات والأفراد.

تشير العديد من الدراسات إلى أن أهم الأسباب التي دعت السياسة للدخول إلى ميدان الإنترنت، هي مساحة حرية التعبير عن الرأي، والتكلفة المادية المنخفضة، واتساع شريحة المتلقين، وأن المنظومات السياسية الموجودة في عالمنا المعاصر تتعامل مع شرائح اجتماعية، تزايد وعيها واستخدامها لمنجزات العلم الحديث ووسائله، وسواء كانت من المؤيدين أو المعارضين لهذه المنظومات السياسية نجدهم يستغلون الإنترنت سواء من خلال المواقع الرسمية، أو الشخصية، أو المدونات، لتعبئة الرأي العام، وشحنة بالأفكار التي يدعون إليها، وقد أدى تزايد المشاركة السياسية عبر الإنترنت إلى ازدياد الوعي السياسي، والتفاعل مع القضايا السياسية المحلية أو العالمية، وارتفع عدد المنخرطين فيها والمتابعين لها، مما جعل المشاركة الفعلية الواقعية تتحول إلى مجرد مشاركة افتراضية، تبشر بتأثير سلبي على العملية السياسية، فهناك من يؤكد على أن الإنترنت قد قدمت حلاً فعالاً للقضاء على سلبية المشاركة السياسية، ورفعت مستوى الوعي الساسي لدى المواطن، وكان جيل الشباب هو الأسبق لممارسة السياسة عبر الإنترنت إلا أن الأمر لم يعد قاصراً على الشباب وحدهم، بل وجدت المنظمات والأحزاب والتكتلات السياسية أماكن لها في فضاء الإنترنت، وحولته إلى قناة تواصل مع فئة الشباب.

تعزو الدراسات الوجود المكثف والمشاركة المتزايدة للشباب في ممارسة السياسة على الإنترنت إلى أنهم جيل تم إبعاده في كثير من المجتمعات عن الممارسة الواقعية للسياسة، ولم تتح لهم فرص حقيقية منظمة لإشراكهم في الحياة السياسية، فاختلفوا لأنفسهم واقعاً افتراضياً موازياً لواقعهم الفعلي، ولا تزال فكرة الموضة هي الدافعة والمحفزة للشباب للاعتماد على الإنترنت كوسيلة للمشاركة السياسية،

ويحاولون أن يستفيدوا منها بقدر ما يمكنهم لحين ظهور نمط أكثر حداثة، ومما لا شك فيه أن ما وفرته الإنترنت من إمكانيات تمثلت في النشر المقروء، أو المواد السمعية البصرية والبرامج الحوارية، والنقاشات الحية، والتعليقات المباشرة قد أحدثت نوعاً من الحراك المؤثر.

"أدى تزايد المشاركة السياسية عبر الإنترنت إلى ازدياد الوعي السياسي، والتفاعل مع القضايا السياسية المحلية أو العالمية"

يرى خبراء الاتصالات الحديثة أن استخدام الإنترنت في ميدان السياسة سيتضاعف خلال السنوات القادمة، بل وذهب بعضهم إلى أن خبراء الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ستكون لهم السيطرة على حشد الجموع، ونيل العطف والتأييد، والتأثر بالآراء السياسية أو رفضها، وقد يأتي الوقت الذي تتفاوض فيه الشركات المسيطرة على خدمات الإنترنت مع النظم الحاكمة، بل وتمارس ضغوطاً على هذه النظم، وللدلالة على عظم تأثير الإنترنت، فإننا نذكر ما قاله "كافلرييه" أستاذ العلوم السياسية بجامعة دورتموند: "من المحال في وقتنا الحالي أن يتمكن السياسيون الألمان من إثبات وجودهم دون أن يستعينوا بالإنترنت"، وما ينطبق على ساسة ألمانيا يمكن تطبيقه على الساسة في العديد من المجتمعات الأخرى، فالأفراد ما عادت لديهم الرغبة نفسها ولا القدرة لمتابعة البرامج الانتخابية للأحزاب أو الساسة بالطرق التقليدية، في حين وفرت لهم الإنترنت وسيلة أكثر راحة وأوفر للوقت والجهد، وتتيح لهم فرصة اتخاذ قرارات مدروسة قائمة على المقارنة والتفضيل بين البرامج السياسية المختلفة، وهذا ما أكده "مايكل كورنفيلد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج تاون في قوله: "الحملات الانتخابية كانت متأخرة بالفعل عن الدخول في اللعبة. إن السياسة ثابتة، ولكنها لا تستطيع أن تتمتع بالمناعة ضد الثورة الرقمية".

كانت حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٠٤م لها السبق في استخدام الإنترنت للدعاية الانتخابية، إلا أن ما شهدته حملة الرئيس الأمريكي الحالي باراك "أوباما" يعد أوضح دليل على تغير المفاهيم السياسية، فما تضمنته تلك الحملة من استخدام مكثف للإنترنت أعلن عن ميلاد عصر جديد، وعلاقة غير مسبوقة بين تكنولوجيا الاتصالات ومجال السياسة. لقد استخدمت حملة "أوباما" الإنترنت لحشد المؤيدين وتنظيمهم والتواصل معهم في أبعد المناطق والرد على الهجمات الإعلامية التي تعرض لها الرئيس الأمريكي، واستفادت من المميزات الرخيصة والمجانية التي توفرها الشبكة، ويكفي أن نعرف أن استخدام المميزات المجانية للإنترنت في موقع "اليوتيوب" وفر على "أوباما" ما يزيد على ستين مليون دولار، هي تكلفة التغطية الدعائية لحملته الانتخابية في قنوات التليفزيون، هذا فضلاً عن مميزات العرض المستمر، التي لا توفرها وسائل الإعلام الأخرى؛ فكما كان الرئيس الأمريكي الراحل "جون كيندي" أول من نقل الدعاية الانتخابية من الوسائل المطبوعة والمسموعة إلى ساحة التليفزيون، وها نحن نرى باراك أوباما ينقلها إلى ميدان الإنترنت.

إن النجاح الذي حققته حملة "أوباما" الإنترنتية يكمن في تغلبه على مخاطر طرق العرض المباشر غير المخطط له، والظهور أمام وسائل الإعلام التقليدية، فهذا الأمر كثيراً ما جاء بنتائج عكسية على السياسيين ممن لا يمتلكون قدرات الظهور المباشر أمام الجماهير، لكن الوضع مختلف على الإنترنت إذا أنها توفر ضغطاً أقل على السياسي، كما يمكن إعداد الكلمات والخطابات مسبقاً، وكذا معالجة وتعديل العرض الإنترنتي. لذا أصبحت الإنترنت منافساً للمحطات التليفزيونية في وقتنا الحاضر، خصوصاً أن معظم القنوات التليفزيونية هي محطات تقدم خدماتها لقاء أجر، كما أنها لا توفر حجم المعلومات التي توفرها الإنترنت من مصادر متنوعة متعددة المصالح والمستويات.

"في الوقت الذي يتزايد فيه الترحيب باستخدام الإنترنت في إجراء التصويت الانتخابي إلا أن هناك الكثير من المخاوف التي تكتنف هذا الأمر، تتعلق بمدى مصداقية عمليات التصويت ونزاهتها"

إن أهمية الممارسة الإنترنتية للسياسة في حجم ما تحدثه من تأثير وتغيير اجتماعي وسياسي، وبيان رضا الأفراد عن النظم السياسية المتبعة في مجتمعاتهم، واستعراض النظم الأخرى المطبقة في المجتمعات الأخرى، ومقارنتها بما لديهم. كذلك فإن أدوات الإنترنت توفر إمكانيات الرصد الفوري للأحداث، وهذا يوفر قاعدة معلومات ضخمة يمكن من خلالها توجيه دفة القرار السياسي، وبالنظر إلى الموقع ذات المحتوى السياسي على الشبكة إننا نجد أن هناك الآلاف منها، لكن المواقع الرسمية التي تطلقها الدولة أو المؤسسات الحكومية تكون أقل

هذه المواقع نشاطاً، ويعزف عنها الجمهور، وذلك لاعتمادها خطاباً سياسياً ترويجياً، وأصبحت أشبه بالنشرات السياسية التقليدية دون أن تسعى بجدية ومصداقية إلى اجتذاب الجمهور المستهدف. أما الفئة التي تعارض الاستعانة بالإنترنت في مجال السياسة، فهي تقيم اعتراضها على عدم جدية متلقي الرسالة في التعامل معها، وأنه يمر على هذه المواقع دون أن يتوقف أمامها، وذلك لأنه لا يشعر فيها بتواصل مباشر، كما هو الحال في الاتصالات الهاتفية أو الحملات البريدية أو الخطابات التليفزيونية.

إن بعض الدول ومن بينها سويسرا، تسمح للناخبين من مواطنيها غير المقيمين على أراضيها إجراء التصويت الانتخابي عبر شبكة الإنترنت؛ وهذا إنما يعكس الاتجاه الدولي المتزايد نحو استخدام الإنترنت في العمل السياسي، وفي الوقت الذي يتزايد فيه الترحيب باستخدام الإنترنت في إجراء التصويت الانتخابي إلا أن هناك الكثير من المخاوف التي تكتنف هذا الأمر، تتعلق بمدى مصداقية عمليات التصويت ونزاهتها، ومن المخاطر التي ترتبط بالتناول السياسي للقضايا عبر الإنترنت، أن هناك الكثير من جماعات العنف والتطرف تستعين بالإنترنت كبوق دعائي لها، في ظل حظرها وإبعادها عن المنظومة السياسية الواقعية، وهذه الجماعات تستغل إمكانية إنشاء المواقع والدعوة إلى أفكارها دون الحاجة إلى هيكل مؤسساتي، كما هو الحال في الأحزاب مثلاً، ففي آخر تقارير المتخصصين في مكافحة الإرهاب أن هناك نحو ٥٠٠٠ موقع على الشبكة العنكبوتية ينشر أفكاراً إرهابية ذات طابع سياسي، ومن أشهر تلك التنظيمات التي استعانت بالإنترنت للترويج لنفسها وبث أفكارها، كان تنظيم "القاعدة"، الذي يذكر للرجل الثاني فيه قوله "إن نصف معركتنا الحقيقية يدور على الإنترنت"، وهناك الكثير من المواقع السياسية التي تصنع رأياً عاماً متمرداً لا يخضع لرقابة أخلاقية أو اجتماعية فعلية، خصوصاً مع إمكانيات إنشاء هذه المواقع بواسطة مجهولين، وللأسف فإن معظم المواقع التي يمكن تصنيفها ضمن فئة المواقع السياسية تمزج بين التعاطي السياسي المصبوغ بصبغة اجتماعية أو دينية في غالب الأحيان. والخطر يكمن في غالب الأحيان. والخطر يكمن في أن الإنترنت ميدان لا يمكن للرقابة التعامل معه بصورة فعالة، فهو يخرج عن دائرة التحجيم والحصر، ولا يمكن تطبيق السياسات الانتقائية أو ممارسات مجموعات الضغط على القنوات الإعلامية التقليدية.

إن مستقبل الإنترنت السياسي في الوطن العربي لا يختلف عن الحال في الكثير من الدول الأخرى، وأنه لا يزال تحت التجربة، ويحتاج إلى التعامل معه بحرص ودرجة عالية من المسئولية، وذلك لأنها لا تعكس مدى صدق النظم السياسية في أوطاننا، ولكنها أيضاً مرآة تعكس صورتنا أمام المجتمعات الأخرى، وتظهر الكثير من المعلومات التي يستخدمها البعض بصور مغرضة، ويسعون إلى تعكير الأجواء، وإشعال فتن واستغلال الخلل الرقابي لبث أفكار وبناء أيدلوجيات هدامة.

ربما تكون الإنترنت قد وفرت فضاءً رحباً يمارس فيه الكثير من المهتمين بالسياسة نشاطاتهم، دون أن تعترضهم القيود أو تعيقهم الحدود، لكن هذه الحرية لابد أن تكون تحت سقف المسؤولية، فالإنترنت سلاح ذو حدين، يمكن الاستفادة منه في التوعية مثلما يمكن استغلاله في التضليل على حد سواء، فكما أن العديد ممن يتعاطون السياسة عبر الإنترنت ينشرون معلومات ووقائع حقيقية، فهناك أيضاً من يعمدون إلى اتخاذ الإنترنت سلاحاً لتقويض النظم السياسية واختلاق القلاقل.